تقرير البورصة اليومي

عمليات جني أرباح محدودة تدفع السوق إلى التراجع بقيادة سهم «السلام»

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية جلساته الأسبوعية على تباين في أداء مؤشراته بعد ان شهد ارتفاعات متوالية على مدار الجلسات الثلاث الماضية وذلك على اثر عمليات جني أرباح على الأسهم الرخيصة خاصة التي شهدت ارتفاعات منذ بداية الاسبوع لتصل أغلبها إلى الحد الأدنى من قيمتها، فيما شهدت الأسهم القيادية تماسكا ملحوظا نظرا لعمليات التجميع التي تجرى عليها بغرض الاحتفاظ بها وليس البيع كسهم «الوطني» و«زين» و«بيتك» لتحافظ تلك الأسهم على توازن السوق بعد الضغوط التي تعرض إليها خلال جلسة امس على اثر سهم «سلام» الذي تراجع بالحد الأدنى نظرا للمضاربات السريعة التي تمت على السهم كالعادة ليؤثر على تداولات السوق للمرة الثالثة على التوالي خلال الاسبوع الجاري الأمر الذي اظهر استياء على أوجه العديد من المتداولين نظرا لأن التداولات التي يشهدها السهم غير مبررة وتحكمه في قيادة السوق نحو الهبوط متحديا قيادة الأسهم القيادية لمؤشرات السوق نحو الارتفاع خاصة في ظل بحث السوق عن عوامل إيجابية تدفعه بشكل حقيقي بعد التوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير التي ينتظر تفعيلها خلال الفترة المقبلة وبشكل سريع دون انتظار لتشكيل لجان او ما شابه ذلك، فالسوق في حالة ترقب وانتظار لما ستسفر عنه الأمور خلال الفترة المقبلة من تنفيذ التوجيهات عبر الوزراء المعنيين وبشكل سريع لأنه في حالة الإطالة والمماطلة فمن المتوقع ان يشهد السوق انتكاسة حقيقية تظير عدم التفاعل السريع مع القرارات والتوجيهات لذا أصبح من الضروري ان يتم إطلاق مجموعة من القرارات الاقتصادية الحاسمة خلال فترة وجيزة حتى يتحرك السوق نحو الارتفاع.

تماسك الأسهم القيادية في مواجهة مع ضغوطات تراجع الأسهم الرخيصة (متين غوزال)

وجاء أداء المؤشرات العامة في نهاية تداولات امس على تباين في الأداء حيث حقق المؤشر السعري تراجعا نسبته 0,06٪ بإقفاله عند مستوى 5879,82 نقطة خاسرا 3,3 نقاط، فيما أنهى المؤشر الوزني جلسة أمس مرتفعا بنسبة 0,25٪ بإقفاله عند النقطة 405,33 رابحا نقطة واحدة، فيما ارتفع مؤشر كويت 15 في نهاية تعاملات أمس، وذلك بعد أن أنهى الجلسة على نمو نسبته 0,39٪ بإقفاله عند مستوى 964,46 نقطة محققا مكاسب تجاوزت الـ 3,7 نقاط، فيما شهدت حركة التداولات تباينا أيضا مقارنة بما كانت عليه بالأمس الأول، حيث بلغ حجم تداولات 372,7 مليون سهم تقريبا مقارنة بنحو 378,79 مليون سهم في الجلسة السابقة، بانخفاض بحوالي 1,6٪، من ناحية أخرى، بلغت قيم تداولات نحو 37,33 مليون دينار مقابل حوالي 34,6 مليون دينار في الجلسة الماضية، بنمو نسبته 7,9٪ تقريبا أما الصفقات فبلغ عددها عند الإغلاق 6333 صفقة مقابل 6787 صفقة في الجلسة السابقة، بانخفاض تقدر نسبته بحوالي 6,7٪.

من جانب آخر، شهدت الأسهم المدرجة تحركات نشطة على مستوى جميع الأسهم القيادية والرخيصة حيث تصدر سهم «إنجازات» نشاط التداول على مستوى الكميات والقيم مع نهاية تعاملات أمس، وبلغ حجم تداولاته عند الإغلاق 53 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 304 صفقات حققت قيمة تداول بنحو 2,87 مليون دينار، مع تراجع للسهم بنسبة 3,7٪.

أما أكثر الصفقات فكانت على سهم «تمويل خليج» وبلغ عددها عند الإغلاق 420 صفقة تمت على نحو 51,83 مليون سهم حققت قيمة تداول بلغت 1,95 مليون دينار تقريبا، مع تراجع للسهم بنسبة 3,85٪، ونجح سهم «الصناعات الوطنية» في تصدر قائمة أعلى ارتفاعات في السوق بنمو نسبته 9,26٪ بإقفاله بالحد الأعلى الواقع عند مستوى 295 فلسا رابحا 25 فلسا كاملة، فيما تصدر سهم «عمار» قائمة أعلى تراجعات أمس بانخفاض بلغت نسبته 7,58٪ بإقفاله بالحد الأدنى الواقع عند مستوى 61 فلسا خاسرا 5 فلوس.

وبالنسبة لقطاعات السوق فقد جاء أداؤها متوازنا، حيث ارتفعت مؤشرات 6 قطاعات يتصدرها قطاع «الرعاية الصحية» بنمو نسبته 1,63٪، فيما تراجعت مؤشرات 6 قطاعات أخرى يتصدرها قطاع «النفط والغاز» بانخفاض نسبته 1,15٪، فيما استقرت مؤشرات القطاعين المتبقيين عند نفس مستويات اقفالاتهما السابقة.

● محمود فاروق

أرقام ومؤشرات

3.3
نقاط انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,06٪، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 1 نقطة بنسبة نمو 0,25٪، وارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 3,74 نقاط بنسبة نمو 0,39٪.

372.7
مليون سهم تم تداولها بقيمة 37,3 مليون دينار.

6
قطاعات ارتفعت مؤشراتها في جلسة أمس فيما انخفض 6 قطاعات أخرى واستقر قطاعان آخران لم يشهدا أي تداولات.

«الاستثمارات الوطنية»: تفاعل إيجابي للسوق لجدية الحكومة في معالجة الاختلالات الاقتصادية على المدين القريب والبعيد

ذكر تقرير شركة الاستثمارات الوطنية ان مؤشر NIC50 أقفل بنهاية تداول الأسبوع الماضي عند مستوى 4,519,8 نقطة بارتفاع قدره 126,7 نقطة وما نسبته 2,9٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي الموافق 13 سبتمبر 2012 والبالغ 4,393,2 نقطة، وانخفاض قدره 46,6 نقطة وما نسبته 1,0٪ نقطة عن نهاية عام 2011، وقد استحوذت أسهم المؤشر على نسبة 80,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال الأسبوع الماضي ونسبة 67,6٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي.

وقال التقرير ان المؤشر السعري للسوق أقفل عند مستوى 5,879,8 نقطة بارتفاع قدره 87,1 نقطة وما نسبته 1,5٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 5,792,7 نقطة، وارتفاع قدره 65,6 نقطة وما نسبته 1,1٪ عن نهاية عام 2011. أما المؤشر الوزني للسوق فقد أقفل عند مستوى 405,3 نقاط بارتفاع قدره 10,7 نقاط وما نسبته 2,7٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 394,7 نقطة، وانخفاض قدره 0,3 نقطة وما نسبته 0,1٪ عن نهاية عام 2011.

وتطرق التقرير الى ان مؤشر الكويت 15 قد أقفل عند مستوى 964,5 نقطة بارتفاع قدره 27,8 نقطة وما نسبته 3,0٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 936,6 نقطة، وانخفاض قدره 35,5 نقطة وما نسبته 3,6٪ عن بداية المؤشر في 10 مايو 2012.

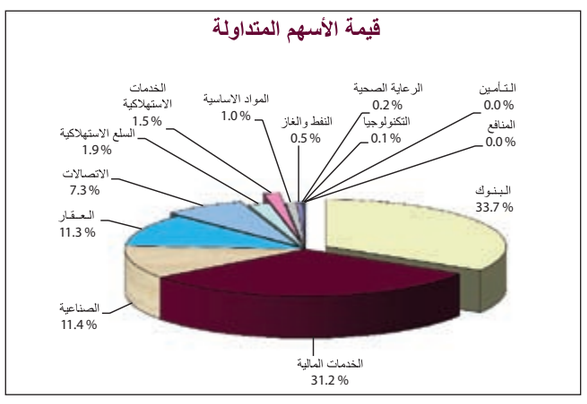

مؤشرات التداول والأسعار

وأشار التقرير الى انه خلال تداولات الأسبوع الماضي ارتفع مؤشر المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات وقيمتها بنسبة 34,0٪ و30,6٪ و11,5٪ على التوالي، ومن أصل الـ 199 شركة مدرجة بالسوق تم تداول أسهم 169 شركة بنسبة 84,9٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بالسوق وارتفعت أسعار أسهم 91 شركة بنسبة 53,8٪ فيما انخفضت أسعار أسهم 44 شركة بنسبة 26,0٪ واستقرت أسعار أسهم 34 شركة بنسبة 20,1٪ من إجمالي أسهم الشركات المتداولة بالسوق ولم يتم التداول على أسهم 30 شركة بنسبة 15,1٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي، علما بان عدد الشركات الموقوفة عن التداول 15 شركة بنسبة 7,5٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي.

القيمة السوقية

وبين التقرير انه بنهاية تداول الأسبوع الماضي بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي 28,194,6 مليون دينار، بارتفاع قدرة 730,8 مليون دينار، وما نسبته 2,7٪ مقارنة مع نهاية الأسبوع قبل الماضي والبالغة 27,463,8 مليون دينار وانخفاض قدره 1,178,1 مليون دينار وما نسبته 4,0٪ عن نهاية عام 2011.

الأداء العام للسوق

وقال التقرير ان السوق أنهى تعاملاته على ارتفاع وذلك مقارنة مع أدائه خلال الاسبوع الماضي حيث حققت مؤشرات السوق العامة (السعري ـ الوزني ـ NIC50 ـ كويت 15) مكاسب بنسب بلغت 1,5٪ و2,7٪ و2,9٪ و3,0٪ على التوالي وكما هو الحال بالنسبة لأداء المتغيرات العامة (المعدل اليومي للقيمة المتداولة ـ الكمية ـ عدد الصفقات) والتي ارتفعت بنسب بلغت 11,5٪ و34,0٪ و30,6٪ على التوالي، هذا وقد بلغ المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال الاسبوع 32,1 مليون د.ك بالمقارنة مع متوسط 28,8 مليون دينار للأسبوع الماضي. ولفت التقرير الى ان السوق تفاعل على اثر بيان وزيري المالية والتجارة بعد التقائهم يوم الثلاثاء ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة مع صاحب السمو أمير البلاد حيث اكدا اهتمامه بتشخيص الابعاد الاقتصادية في البلاد ووضع المرئيات لمعالجة اي اختلالات اقتصادية على المدين القريب والبعيد، وهو ما ادى بشكل فوري الى زيادة في سيولة السوق وارتفع مؤشر كويت15 بنسبة 1,7٪ خلال يوم واحد، وبالرغم من كثرة التكهنات التي تدور حول ماهية تلك الحلول التي من الممكن تفعيلها او تطبيقها وبغض النظر حول سرعة ونجاعة الحلول المتوافرة لدى الجهاز الحكومي شكلت تلك التصريحات دفعة معنوية وقتية للسوق تزامنت مع عمليات شراء محمومة على اسهم الشركات الثقيلة والقيادية وتفاعلت معها الاسهم الصغيرة والاقل وزنا في السوق، ولا شك ان هذا الانتعاش نسبي ولن يتعدى تأثيره تداولات الاسبوع القادم اذ ان متطلبات انعاش الاقتصاد يتمكن في تطبيق قرارات جريئة كما هو معمول به في الدول المجاورة على اقل تقدير والتي تتطلب تجريد العملية السياسية منها والنظر الى الموضوع من ناحية فنية متخصصة والمطلوب الآن هو اقرار تلك البيانات بحلول ملموسة على ارض الواقع بحيث يجنب السوق الأثر السلبي للتصريحات الحكومية التاريخية حول حزم من الحلول دون ان يصاحبها تطبيق وهو ما ولد ازمة ثقة لدى السوق ومتداوليه.

بالتعاون مع شركة «كي.نت»

«المالية» تطبيق الطوابع الإلكترونية تجريبياً على 4 جهات حكومية في أكتوبر

كونا: أعلنت وزارة المالية ان المرحلة الاولى (التطبيق التجريبي) من مشروع الطوابع الحكومية الالكترونية ستبدأ في شهر اكتوبر المقبل على اربع جهات حكومية هي وزارات المالية والصحة والداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل قبل ان يتم تعميم تطبيق الطابع الالكتروني على بقية الجهات الحكومية بدءا من شهر ديسمبر المقبل.

وقال مدير ادارة نظم تخطيط الموارد المؤسسية بالوزارة ورئيس فريق الدفع الالكتروني الحكومي بدر السليطين في الاجتماع التنسيقي لمشروع الطوابع الذي عقد امس ان فترة المشروع تمتد من أكتوبر المقبل الى يوليو المقبل.

واوضح السليطين ان المرحلة الاولى (التطبيق التجريبي) تمتد من اكتوبر الى نهاية نوفمبر المقبلين ومن ثم تبدأ المرحلة الثانية مباشرة من ديسمبر المقبل حتى يوليو المقبل وذلك لتعميم التطبيق على الجهات الحكومية كافة.

وذكر ان فكرة المشروع الذي تنفذه «المالية» بالتعاون مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي.نت) تستهدف تحسين أداء المالية العامة للدولة بشكل رئيسي من خلال تحويل عملية دفع رسوم الخدمات الحكومية من الطوابع المالية الورقية الى الطوابع المالية الالكترونية باستخدام قنوات التحصيل المتعددة.

وبالنسبة للنوع الثاني من قنوات التحصيل أشار الى أن هذا النوع يتطلب تجهيزات لدى الجهات الحكومية كأجهزة نقاط البيع المتكاملة والدفع من خلال شبكة الانترنت.

وقال السليطين انه لدى تعميم استخدام الطوابع الالكترونية بالشكل الرسمي مستقبلا سيتم استخدام أجهزة الصراف الآلي (أيه.تي.أم) وأجهزة الهواتف المحمولة كقنوات تحصيل.

وتخلل الاجتماع التنسيقي عرض مرئي حي مقدم من ممثلي شركة «كي.نت» الذين أوضحوا آلية الاستخدام لاستخراج الطوابع الالكترونية وطرق الدفع لها عبر وسيلة جهاز نقاط البيع (بي.أو.أس) والدفع عبر البطاقة البنكية.

وأوضحوا ان الطابع الالكتروني لدى استخراجه سيضم 15 رقما كما يضم رمزا شريطيا (بار كود) يتيح للجهة الحكومية (الموظف المسؤول) التأكد من صلاحية الطابع وربطه برقم المعاملة المقدمة لتفعيله وذلك عبر جهاز نقاط بيع (بي.أو.أس) وهو مبرمج وقارئ للرمز الشريطي (بار كود ريدر) مخصص بطريقة تختلف عن طريقة جهاز التحصيل.

واستعرضوا طريقة استخراج الطابع الالكتروني من خلال جهاز الدفع الذاتي (كايوسك) الذي يتيح للمراجع أو المتعامل مع الجهة الحكومية شراء طابع واحد او اكثر من أي فئة يريدها عبر الدفع بواسطة البطاقة البنكية أو نقدا.

وفيما يخص الاعمال المطلوبة من كل جهة لانجاح المشروع تحدث نائب رئيس فريق الدفع الالكتروني الحكومي والمراقب المالي في ادارة مركز المعلومات بالوزارة احمد الرشيدي عن وجوب قيام كل جهة بتحديد الخدمات المقدمة من قبلها والتي يتم فيها استخدام الطوابع وذلك حسب الاستبيان المقدم من وزارة المالية.

وأضاف الرشيدي انه سيتم البدء بتطبيق الطوابع الالكترونية على أجهزة نقاط البيع واجهزة الدفع الذاتي في كل جهة على ان يتم التعامل مع كل جهة على حدة في حال تم طلب تطبيق الطوابع الالكترونية على اجهزة نقاط البيع المتكاملة او الانترنت.

وعن مواعيد الاجتماعات التي ستعقد مع الجهات الحكومية الاربع المشاركة في المرحلة الاولى من تطبيق المشروع أشار الى انها ستبدأ اعتبارا من يوم الاثنين المقبل وتستمر حتى الثاني من شهر أكتوبر المقبل.

وعن أهداف المشروع استعرض منها «التوجه نحو الحكومة الالكترونية من خلال استخدام قنوات الدفع الالكترونية المختلفة (المشروع يعد امتدادا لنظام الدفع الالكتروني الحكومي ـ تسديد) والتسهيل على المتعاملين مع الحكومة في دفع الرسوم المترتبة على الخدمات المقدمة منها فضلا عن اظهار الايرادات المتحققة في حساب الجهة المقدمة للخدمة».

وبين انه في مقابل ذلك «ستحصل الجهات الحكومية المشاركة في المشروع على ميزتي اظهار الايرادات الفعلية لها من خلال تحصيل رسوم جميع خدماتها المقدمة للجمهور والحصول على تقارير تفصيلية بالايرادات لكل جهة».

وعن قنوات التحصيل التي ستتيح للمتعاملين مع الجهات الحكومية الدفع من اجل استخراج الطوابع ذكر السليطين نوعين من قنوات التحصيل: الاول «تلك القنوات التي لا تتطلب تجهيزات لدى الجهات الحكومية كأجهزة نقاط البيع العادية (بي.أو.أس ـ الدفع بواسطة البطاقات البنكية) وأجهزة الدفع الذاتي (كايوسك) وهي الاجهزة التي تقبل البطاقات البنكية والدفع النقدي في مقابل استخراج الطابع».

بدر السليطين متحدثا خلال الاجتماع التنسيقي

تطبيق الطوابع الإلكترونية تجريبيا على 4 جهات حكومية

«كميفك»: 1,5٪ نسبة المكاسب التي حققها المؤشر السعري للبورصة خلال الأسبوع

أفادت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» في تقريرها الأسبوعي عن أسواق الخليج بأن جميع أسواق الأسهم الخليجية سجلت مكاسب خلال الأسبوع باستثناء السوق المالية السعودية التي شهدت انحسارا في الأداء.

وأضافت «كميفك» في تقريرها ان سوق دبي المالي جاء في مقدمة الرابحين يليه سوق الكويت للأوراق المالية وبورصتي البحرين وقطر ثم سوق أبوظبي للأوراق المالية، فيما كان سوق مسقط للأوراق المالية أقل المرتفعين.

وأوضح التقرير ان نشاط التداول سجل تباينا في الأداء، حيث بلغ المتوسط اليومي لقيمة التداولات في أسواق الخليج مجتمعة 1,83 مليار دولار بتراجع نسبته 14,83٪، بينما ارتفع المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة 16,42٪ ليصل إلى نحو 815 مليون سهم يوميا.

وأشار التقرير الى انه بعد الخسائر التي مني بها في الأسابيع القليلة الماضية، حول سوق الكويت للأوراق المالية مساره من الهبوط إلى الارتفاع بعد عمليات شراء كثيفة طالت معظم الأسهم المتداولة، وذلك إثر الأجواء التفاؤلية التي سادت في نفوس المستثمرين عقب دعوة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد المسؤولين الاقتصاديين لإصدار مجموعة من القرارات الفاعلة والسريعة لدعم الاقتصاد المحلي.

وقد انعكس ذلك إيجابا على أداء السوق، إذ عاد اللون الأخضر ليكلل مؤشراته حيث سجل المؤشر السعري مكاسب خلال الأسبوع بلغت نسبتها 1,50٪ مغلقا عند مستوى 5,879,82 نقطة.

أما المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 فقد ارتفعا بنسبة 2,70٪ و2,97٪ على التوالي.

وذكر التقرير ان أغلب قطاعات السوق شهدت أداء إيجابيا، إذ جاء قطاع التأمين في المقدمة بنمو نسبته 4,04٪، يليه قطاعا الرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية بارتفاع نسبته 3,40٪ و2,96٪ على التوالي.

ولفت تقرير «كميفك» الى ان قطاع التكنولوجيا كان وحيدا في المنطقة الحمراء بعد أن تراجع مؤشره بنسبة 1,81٪.

وقد بلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 293,90 مليون سهم بنمو نسبته 34,02٪، كما ازداد المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 11,37٪ ليصل إلى 113,71 مليون دولار.

وأوضح التقرير ان المؤشر العام للسوق المالية السعودية لهذا الأسبوع أغلق على تراجع وصلت نسبته إلى 0,67٪ عند مستوى 7,057,01 نقطة، وأتى هذا الأداء السلبي بعد ان شهدت معظم قطاعات السوق تراجعا على رأسها قطاع الفنادق والسياحة بنسبة 2,01٪ يليه قطاع النشر والاعلام بنسبة 1,95٪ ثم قطاع شركات الاستثمار المتعدد بنسبة 1,82٪ وذلك بعدما كان في مقدمة الرابحين في الأسبوع السابق.

أما القطاعات الرابحة فقد ذكر التقرير انها انحصرت في قطاع النقل الذي ارتفع مؤشره بنسبة 1,59٪ يليه قطاع الطاقة والمرافق الخدمية بنسبة 0,25٪.

وعلى صعيد نشاط التداول، تراجع المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة بنسبة 19,74٪ إلى نحو 200,11 مليون سهم، فيما بلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم 1,56 مليار دولار متراجعا بنسبة 15,68٪.

وأكد التقرير ان سوق مسقط للأوراق المالية أنهى تداولاته بمكاسب لهذا الأسبوع نسبتها 0,25٪ ليغلق عند مستوى 5,603,23 نقاط. هذا وقد حظي المؤشر العام بدعم كل من القطاع المالي الذي ارتفع بنسبة 0,44٪ وقطاع الخدمات بنسبة 0,33٪. في حين تراجع قطاع الصناعة بنسبة 0,58٪.

وفيما يتعلق بنشاط التداول، شهد المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نموا نسبته 3,63٪ ليصل إلى 22,93 مليون سهم، في حين تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 19,56٪ ليصل إلى نحو 13 مليون دولار.

أما بالنسبة لأداء باقي أسواق الأسهم في الخليج، فذكر التقرير ان مؤشر سوق دبي المالي أنهى تداولاته على ارتفاع بلغت نسبته 1,98٪ عند مستوى 1,605,04 نقطة متصدرا الأسواق الخليجية المرتفعة.

وأشار التقرير الى ان عدد الأسهم المتداولة في السوق سجل المتوسط اليومي ارتفاعا نسبته 79,14٪، كما نما المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 51,16٪.

أما مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية فاستقر مع نهاية الأسبوع عند مستوى 2,616,15 نقطة بعد أن سجل مكاسب أسبوعية نسبتها 0,28٪.

وقد شهد فيه المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة تراجعا نسبته 0,44٪، فيما انخفض المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 22,90٪ مقارنة مع الأسبوع السابق.

وقال التقرير ان مؤشر جميع الأسهم لبورصة قطر سجل نموا بنسبة 0,35٪ مغلقا عند مستوى 2,082,55 نقطة، فيما نما مؤشر بورصة البحرين بنسبة 1,06٪ منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1,082,82 نقطة.